D.G.E.L.F

N° 370

مـــن وزيـــر المـــاليـــة

19/02/2020

إلـى

الموضـــوع: حول تطبيق أحكام الفصل 43 من قانون المالية لسنة 2018.

المرجـــــع: مكتوبكم الوارد بتاريخ 30 ديسمبر 2019.

لقد أفدتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ مركز الحساب الخوارزمي أبرم صفقة مع شركة "[illegible]" لتهيئة مركز المعطيات بتاريخ 09 سبتمبر 2017، وقد تمّ الاستلام الوقتي لجميع الطلبات موضوع الصفقة بتاريخ 8 جويلية 2019 مبيّنين أنّه لخلاص المستحقات تمّ إصدار فاتورة بتاريخ 18 جويلية 2019 متضمنة للأداء على القيمة المضافة بنسبة 19% تطبيقا لأحكام الفصل 43 من قانون المالية لسنة 2018.

كما ذكرتم أنّه تمّ إعداد ملحق للصفقة المذكورة يتضمّن المبلغ الجديد باعتبار نسبة الأداء على القيمة المضافة الجديدة الجاري بها العمل إبتداء من غرّة جانفي 2018 وعرضه على اللجنة الوزارية للصفقات بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وطلبتم على هذا الأساس مدّكم برأينا حول إعتماد نسبة 19% للأداء على القيمة المضافة عوضا عن نسبة 18% في إطار الصفقة المذكورة.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنّ أحكام قانون المالية لسنة 2018 المتعلقة بمراجعة نسب الأداء على القيمة المضافة تطبّق ابتداء من غرّة جانفي 2018 طبقا لقواعد حدث الإنشاء المنصوص عليها بالفصل 5 من مجلة الأداء على القيمة المضافة.

غير أنه تمّ التنصيص بمقتضى أحكام العدد 3 من الفصل 67 من قانون المالية لسنة 2018 على أنّ الترفيع في نسب الأداء على القيمة المضافة لا يطبّق على المبالغ المدفوعة إلى غاية 31 ديسمبر 2018 بعنوان الصفقات المبرمة قبل غرة جانفي 2018 مع الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية المتعلقة بإقتناءاتها من الأشغال والخدمات والمعدات والتجهيزات والمواد. ويشمل الإجراء الصفقات المبرمة وفقا لأحكام الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 والمتعلق بتنظيم الصفقات العمومية.

موقع الواب : www.impots.finances.gov.tn Site web
الفاكس : 71 790 550 Fax
الهاتف : 71 784 700 / 71 790 504 Tél
العنوان : 15 نهج عبد الرحمان الجزيري 1002 تونس
Adresse : 15 rue Abderhmane Eljazir 1002 Tunis

وبالتالي تخضع للأداء على القيمة المضافة بنسبة 19% كلّ المبالغ المدفوعة ابتداء من غرة جانفي 2019 بعنوان الصفقة موضوع الاستشارة بصرف النظر عن تاريخ الفوترة.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الإحترام والتقدير.

والسّـــلام

عن وزير المالية وبتفويض منه